Indonesian Journal of Islamic Economic Law
Vol 03, No 02 (2026), pp. 231-262
DOI: https://doi.org/10.23917/ijoel.v3i2.18385

Sharia Compliance and Effectiveness in Resolving NPF: Evidence from BMT Baytul Ikhtiar and KSPPS HSI Abdullah Roy Bogor

الالتزام بالشريعة الإسلامية وفعاليتها في تسوية NPF: دراسات حالة من BMT Baytul Ikhtiar و KSPPS HIS Abdullah Roy في Bogor

Muhammad Refsanjani Fahreza,[1] Ardhansyah Dwiki Rizaldi,[2] Motea Naji Dabwan,[3] Gina Sonia [4]

[1] Muhammadiyah University of Surakarta, Central Java, Indonesia
[2] Faculty of Dirasat Ulya, Department of Holy Quran and Tafsir, Al-Azhar University, Cairo, Egypt
[3] Holy Quran & Islamic Sciences University, Shan'a, Yemen
[4] STAI Aisyah Binti Abu Bakar, Bogor, West Java, Indonesia

[1] CorrespondingAuthor: o200240002@student.ums.ac.id
[2] ardhansyahdwiki@gmail.com
[3] hafizhan885@gmail.com
[4] ginasonia120698@gmail.com

Submission Track:
Received: 15-06-2026
Final Revision: 28-08-2026
Available Online: 15-09-2026

Copyright © 2026 Authors

Abstract. *This study aims to analyse the models for resolving Non-Performing Financing (NPF) at KSPPS Baytul Ikhtiar and KSPPS HSI Abdullah Roy by assessing their compliance with Sharia principles and their focus on institutional effectiveness. This study employs a qualitative research design using a comparative case study approach. Data collection was carried out through in-depth interviews with management and the Sharia Supervisory Board (DPS), followed by thematic-comparative analysis using source triangulation and classification based on the stages of NPF management, including identification, handling, monitoring, resolution and evaluation. The research findings conclude that both BMT prioritise the actual repayment capacity of borrowers as the primary consideration in resolving NPFs. BMT Baytul Ikhtiar implements rescheduling without adding a margin, the waiver of the margin following repayment of the principal, a reassessment of income and basic needs, and consultation with the Sharia Supervisory Board (DPS). BMT KSPPS HSI Abdullah Roy utilises reconditioning in the form of partial margin write-offs and a reassessment of the borrower's capacity through the 5C framework. Both approaches demonstrate Sharia compliance as they avoid penalties and*

prioritise resolution based on the borrower's financial capacity. The theoretical contribution of this study reinforces the construction of NPF resolution based on the borrower's capacity as a mechanism linking Sharia compliance with financing management. The practical contribution is an adaptive resolution model oriented towards payment capacity. The limitation of this study is that the data are not sufficient to prove that the model effectively supports the sustainability of BMT/KSPPS, thus requiring further testing.

Keywords: *Non-Performing Financing; Sharia Compliance; Institutional Effectiveness*

الخلاصة. تُعد تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النماذج لحل التمويل غير المنفذ (NPF)في KSPPS بيت الاستقلال و KSPPS HSIعبد الله روي من خلال تقييم التزامهما بمبادئ الشريعة وتركيزهما على فعالية المؤسسات .تستخدم هذه الدراسة تصميم بحث نوعي باستخدام نهج دراسة حالة مقارنة .تم جمع البيانات من خلال مقابلات معمقة مع الإدارة ومجلس الإشراف الشرعي (DPS)، تلاها تحليل موضوعي- مقارن باستخدام تثليث المصادر وتصنيفها بناء على مراحل إدارة التمويل غير الشرعي، بما في ذلك التحديد، والمعالجة، والمراقبة، والحل، والتقييم .خلصت نتائج البحث إلى أن كلا البرنامجين يعطيان الأولوية لقدرة السداد الفعلية للمقترضين كعامل أساسي في حل الصناديق غير الربحية .ينفذ BMTبيت الاختيار إعادة الجدولة دون إضافة هامش، والتنازل عن الهامش بعد سداد رأس المال، وإعادة تقييم الدخل والاحتياجات الأساسية، والتشاور مع مجلس الرقابة الشريعة .(DPS)يستخدم HSIعبد الله روي في BMT KSPPSإعادة التعديل على شكل خصومات جزئية على الهامش وإعادة تقييم قدرة المقترض من خلال إطار .5Cكلا النهجين يظهران الالتزام بالشريعة الشرعية حيث يتجنبان الغرامات ويعطيان الأولوية للحل بناء على القدرة المالية للمقترض .تعزز المساهمة النظرية لهذه الدراسة بناء حل الصندوق الوطني للطاقة المستقلة بناء على قدرة المقترض كآلية تربط الالتزام بالشريعة بإدارة التمويل .المساهمة العملية هي نموذج حل تكيفي موجه نحو قدرة الدفع .القيود في هذه الدراسة هي أن البيانات غير كافية لإثبات أن النموذج يدعم بشكل فعال استدامة BMT/KSPPS، مما يتطلب المزيد من الاختبارات.

الكلمات المفتاحية: التمويل غير المؤدي؛ الامتثال للشريعة؛ الفعالية المؤسسية

مقدمة

يعد التمويل أحد الوظائف الرئيسية للمؤسسات المالية الإسلامية لأنه يعمل كأداة وسيطة تربط الأموال العامة بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، بحيث يكون لجودة التمويل آثار على أداء المؤسسات

والاقتصاد بشكل أوسع [1].في السياق الإندونيسي، تظهر الأبحاث أن التمويل غير المنفذ (NPF) ليس فقط مشكلة داخلية للمؤسسات المالية، بل له أيضا علاقة بالتنمية الاقتصادية القطاعية؛ وجد أن NPF كان له تأثير سلبي على عدة قطاعات من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك السكن، والتعليم، والتصنيع .[2] يظهر هذا الشرط أن التمويل غير الجاري يتطلب آلية معالجة لا تتجه فقط نحو التعافي المالي، بل أيضا على مبادئ إدارة التمويل التي تتوافق مع خصائص المؤسسات المالية الإسلامية.[3]

تماشيا مع هذه القضايا، شرحت الدراسات السابقة أكثر عن العوامل المسببة واستراتيجيات التخفيف من التمويل الوطني للنفقات غير الشعبية بدلا من اختبار مدى ملاءمة آلية التسوية مع الشريعة الإسلامية. تظهر عدة دراسات أن NPF مرتبط بعوامل أساسية، وأداء البنوك، والعوامل الخارجية، ويؤكد على تعزيز قدرة فرق إدارة الصناديق ومراقبة التمويل على التخفيف من المخاطر. [4] وبالمثل، وجدت أن هناك خصائص قطاعية في صندوق المخاطر الوطني وتوصي بتشكيل احتياطيات، محافظ، ومقاييس أولوية كجزء من إدارة المخاطر .[5] وهذا يعني أن الأبحاث السابقة قدمت أساسا قويا لأسباب وجوب التعامل مع NPF، لكنها تشرح تحديدا كيف يتم تقييم آلية تسوية NPF من منظور الشريعة الإسلامية.[6]

---

[1] A. Hartanto and P.L. Samputra, "Determinants of Non-Performing Financing for Islamic Commercial Banks in Indonesia with a Dynamic Panel Data Approach," *Information Sciences Letters* 12, no. 8 (2023): 2629–42, https://doi.org/10.18576/isl/120817.

[2] F H N Athief et al., "ISLAMIC BANKING AND SECTORAL ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM INDONESIA," *Banks and Bank Systems* 20, no. 2 (2025): 223–38, https://doi.org/10.21511/bbs.20(2).2025.18.

[3] (Viphindrartin et al. 2021)

[4] Hartanto and Samputra, "Determinants of Non-Performing Financing for Islamic Commercial Banks in Indonesia with a Dynamic Panel Data Approach."

[5] F Mubarok, M N R Al Arif, and A Hamid, "Dynamic Behaviour of Islamic Banking Financing in the Real Sector," *International Journal of Monetary Economics and Finance* 18, no. 4 (2025): 228–44, https://doi.org/10.1504/IJMEF.2025.148208.

[6] D B Wiranatakusuma and A Aprizal, "Developing Islamic Banking Resilience in West Nusa Tenggara: Extraction Signal Approach," *Studies in Systems, Decision and Control*, 2025, https://doi.org/10.1007/978-3-031-96530-2_57.

يتطلب حل قضايا التمويل الإشكالية نهجا سياقيا لأن خصائص المخاطر ليست دائما موحدة في كل مؤسس.[7] بالإضافة إلى الظروف الإقليمية، فإن استراتيجية التركيز وتنويع التمويل لها تداعيات مختلفة على NPF وفقا لخصائص حجم BPRS. لذلك، هناك حاجة إلى مساحة بحثية محددة على المستوى المؤسسي، لأن فعالية إدارة الصندوق الوطني للبحث لم تثبت تجريبيا أن الطريقة التي تم بها الوفاء بها كانت تفي بمبادئ العدالة والراحة والمنفعة والامتثال للشريعة [8].

مع هذه الفجوة، فإن BMT بيت الاختيار وKSPPS HIS عبد الله روي، بوغور من المهم للدراسة لأن مشكلة البحث لم تعد تتوقف عند مستوى أو محدد NPF، بل موجهة إلى **الآلية الفعلية التي تستخدمها المؤسسة في حل التمويل المعقد وتوافقه مع الشريعة** الإسلامية. دراسة حول تنفيذ الالتزام بالشريعة في تسوية NPF في BMT بيتول الاستقلال وKSPPS HIS عبد الله روي، بوغور. يركز البحث على سد الفجوة في الأبحاث السابقة التي ركزت فقط على الأساليب الكمية مثل *لوحات الانحدار*، VAR ،VECM، وARDL لشرح محددات وتأثيرات وديناميكيات NPF، وليس اختبار ممارسة حل التمويل الإشكالي في BMT معين.[9]

يركز البحث على BMT بيت الاستقلال وKSPPS HIS عبد الله روي بوغور إلى تحديد ممارسة تسوية NPF تجريبيا، ثم اختبارها مع مبادئ الشريعة الإسلامية حتى يعرف ما إذا كانت الممارسة تتماشى حقا مع الشريعة الإسلامية أم لا تزال هناك تناقضات معيارية.

وهذا يعني أن حداثة هذا البحث تكمن في تحليل "الفحص التجريبي لآليات حل NPF من منظور الامتثال للشريعة الإسلامية" على مستوى BMT بيتول أخيار، وKSPPS HIS عبد الله روي بوغور. لقد عرف الأدبيات السابقة بتعزيز إدارة المخاطر، والمراقبة، والتنويع، والحكمة، وأطر

---

[7] M.N. Hosen and S. Muhari, "Non-Performing Financing of Islamic Rural Bank Industry in Indonesia," *Banks and Bank Systems* 14, no. 1 (2019): 20–28, https://doi.org/10.21511/bbs.14(1).2019.03.

[8] M Annas, "Macroeconomic and Bank-Specific Factors on Non-Performing Loan: Evidence from an Emerging Economy," *Quality Access to Success* 25, no. 199 (2024): 155–61, https://doi.org/10.47750/QAS/25.199.17.

[9] Hosen and Muhari, "Non-Performing Financing of Islamic Rural Bank Industry in Indonesia"; M S Nasir, Y Oktaviani, and N Andriyani, "Determinants of Non-Performing Loans and Non-Performing Financing Level: Evidence in Indonesia 2008-2021," *Banks and Bank Systems* 17, no. 4 (2022): 116–28, https://doi.org/10.21511/bbs.17(4).2022.10.

العقود المتوافقة مع الشريعة، لكنها لم تقدم إجابة تجريبية حول ما إذا كانت آلية تسوية التمويل الإشكالية التي مارسها بي إم تي بيتول الاستقلال وKSPPS عبد الله روي بوغور قد استوفقت مبادئ الشريعة الإسلامية.[10]

لذلك، تملأ هذه الدراسة الفجوة التجريبية–المعيارية من خلال ربط حقائق ممارسة تسوية NPF في BMT بيت الاختيار، بوغور بمعايير الشريعة الإسلامية، بحيث لا تفسر النتيجة النهائية فقط كيفية التعامل مع NPF، بل تحدد ما إذا كانت الآلية *متوافقة مع القانون الإسلامي*، أو مناسبة جزئيا، أو لا تزال تترك تناقضات تحتاج إلى تحسين.

مراجعة الأدبيات

NPF في دراسات الأدبيات هو العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي من خلال فرضية التوجيه للعرض، وفرضية تتبع الطلب، وفرضية التغذية الراجعة، وفرضية المحايدة، والتي تظهر أن العلاقة بين القطاع المالي والاقتصاد يمكن أن تكون سببية ومتبادلة. [12] [11]

وهذا يعني أن التمويل غير المؤثر (NPF) مهم لأنه على عكس التمويل الإنتاجي الذي يدعم الأنشطة الاقتصادية، يقال إن التمويل غير الناجح له علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي[13] .

لذا، تهتم الأدبيات بكيفية تأثير التمويل ومخاطر التمويل على الأداء الاقتصادي، بينما تضيق الفرضية الرئيسية التركيز على كيفية حل التمويل الإشكالي بشكل عادل ووفقا للشريعة الإسلامية.

---

[10] Hartanto and Samputra, "Determinants of Non-Performing Financing for Islamic Commercial Banks in Indonesia with a Dynamic Panel Data Approach"; S Shaheen, R Kalim, and N Arshed, "Optimizing Islamic Financing for Economic Stability – a Case for Developing Islamic Monetary Policy Tools," *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2025, https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2024-0176; Sutrisno, Widarjono, and Mohamad, "Does Financing Diversification Improve Bank Risk? Evidence From Indonesian Islamic Rural Banks."

[11] R E Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development," *Journal of Monetary Economics* 22, no. 1 (n.d.): 3–42.

[12] C Agiropoulos, G Galanos, and T Poufinas, "Debt Versus Non-Performing Loans: An Investigation on the Causality Direction Within the Countries of Eurozone," in *Debt in Times of Crisis: Does Economic Crisis Really Impact Debt?*, ed. T Poufinas (Springer International Publishing, n.d.), 215–235.

[13] B Katuka, C Mudzingiri, and E Vengesai, "The Effects of Non-Performing Loans on Bank Stability and Economic Performance in Zimbabwe," *Asian Economic and Financial Review* 13, no. 6 (n.d.): 6, https://doi.org/10.55493/5002.v13i6.4794.

لذا، تهتم الأدبيات بكيفية تأثير التمويل ومخاطر التمويل على الأداء الاقتصادي، بينما تضيق الفرضية الرئيسية التركيز على كيفية حل التمويل الإشكالي بشكل عادل ووفقا للشريعة الإسلامية .[15] [14] لأن التمويل الوطني ليس فقط مشكلة إدارية للمؤسسة، بل له أيضا عواقب على الأنشطة الاقتصادية لأن التمويل الإشكالي يعيق وظيفة الوساطة ويرتبط سلبا بالنمو الاقتصادي.[17] [16]

يمكن عزو أهمية دراسة تسوية الصندوق الوطني للنفخ إلى المبدأ في الفرضية الرئيسية بأن الضرر يجب القضاء عليه وتسهيل الصعوبات، لأن الفشل في التعامل مع التمويل الإشكالي قد يزيد الخسائر للمؤسسات والأطراف المرتبطة بعلاقة التمويل [19] [18].

تمت دراسة مشكلة الصندوق الوطني للاقتصاد في سياقات مؤسسية وحكومية مختلفة، لكن معظم الدراسات كانت على المستوى الكلي أو القطاعي أو النظام المصرفي. تشمل الدراسات حول العلاقة بين البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي الإمارات العربية المتحدة، تركيا، دول مجلس التعاون الخليجي،

[14] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."

[15] M N H Ryandono, M A Imron, and M A Wildan, "World Oil Prices and Exchange Rates on Islamic Banking Risks," *International Journal of Energy Economics and Policy* 12, no. 4 (n.d.): 409–413.

[16] Katuka, Mudzingiri, and Vengesai, "The Effects of Non-Performing Loans on Bank Stability and Economic Performance in Zimbabwe."

[17] Agiropoulos, Galanos, and Poufinas, "Debt Versus Non-Performing Loans: An Investigation on the Causality Direction Within the Countries of Eurozone."

[18] M I Tabash, "Islamic Financial Investments and Economic Growth Evidence from Emerging Economy, United Arab Emirates," *International Journal of Economics and Business Research* 15, no. 1 (n.d.): 125–139.

[19] M I Tabash and S Anagreh, "Do Islamic Banks Contribute to Growth of the Economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE," *Banks & Bank Systems* 12, no. 1 (n.d.): 113–118, https://doi.org/10.21511/bbs.12(1-.

المملكة العربية السعودية، عدة دول منظمة التعاون الإسلامي، وإندونيسيا، مع أظهرت النتائج أن العرض، واتباع الطلب، والعلاقات المتبادلة. [20] [21] [22] [23]

تؤكد دراسة الصندوق الوطني للصندوقين في السياق الإندونيسي التي أجراها Al Fathan Arundina(2019) على دور الصكوك في تمويل البنية التحتية والأنشطة الاقتصادية، بينما تظهر الأدبيات الحديثة أن تأثير الصندوق الوطني للنمو على الناتج المحلي الإجمالي يختلف حسب القطاع الاقتصادي.[24] .هذا يكشف فقط عن العلاقة التجريبية بين آلية تسوية الصندوق الوطني للطاقة في BMTكمؤسسة تتعامل مباشرة مع تمويل العملاء .تظهر الدراسات الأدبية أن هناك علاقتين مهمتين، وهما أن الظروف الاقتصادية يمكن أن تؤثر علىNPF ، بينما يمكن أن تؤثر NPF أيضا على النمو الاقتصادي. [25] لذا، هناك فجوة منهجية لأن الدراسات الأدبية تشرح سبب ونتيجة وعلاقةNPF ، بينما الافتراض الأساسي لهذه الورقة هو أن NPF يجب أن يحل بطريقة تلبي العدالة والراحة والفوائد والمحظورات لعنصر الربا[26]

استنادا إلى جميع الأوصاف السابقة، يمكن الاستنتاج أن موقف الأبحاث السابقة معروف بأنه يحتوي على أدلة قوية على أن NPF له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، وما إذا كانت آلية التسوية متوافقة مع الآلية القانونية الإسلامية على المستوى المؤسسي للنمو العسكري العسكري .[27]

---

[20] G Atici, "Islamic (Participation) Banking and Economic Growth: Empirical Focus on Turkey," *Asian Economic and Financial Review* 8, no. 11 (n.d.): 1354–1364, https://doi.org/aefr.2018.811.1354.1364.

[21] A Jawad and K Christian, "Islamic Banking and Economic Growth: Applying the Conventional Hypothesis," *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance* 5, no. 1 (n.d.): 37–62.

[22] D Zirek, F C Boz, and M K Hassan, "The Islamic Banking and Economic Growth Nexus: A Panel VAR Analysis for Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries," *Journal of Economic Cooperation and Development* 37, no. 1 (n.d.): 69–100.

[23] M Ben Mimoun, "Islamic Banking and Real Performances in a Dual Banking System: Evidence from Saudi Arabia," *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* 12, no. 3 (n.d.): 426–447, https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2018-0223.

[24] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."

[25] Nasir, Oktaviani, and Andriyani, "Determinants of Non-Performing Loans and Non-Performing Financing Level: Evidence in Indonesia 2008-2021."

[26] A Syed and R Tripathi, "Nonperforming Loans in BRICS Nations: Determinants and Macroeconomic Impact (SSRN Scholarly Paper 3528097," *Social Science Research Network*, n.d.

[27] Syed and Tripathi.

لذلك، لفهم قيمة حداثة البحث، سيركز هذا البحث بعد الآن على قياس NPF بناء على الناتج المحلي الإجمالي، بل على تقييم آلية إتمامه وملاءمته بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية. على وجه الخصوص، يجب أن يكون هذا البحث قادرا على الإجابة عن آلية التسوية المستخدمة، وكيف يتم اختيار الآلية، ومن هم الأطراف والجهات الفاعلة المعنية، وأين يتم تطبيق الآلية في الممارسة المؤسسية لمنظمة BMT Baytul Ikhtiar و KSPPS HIS Abdullah Roy، بوغور، وحالة الآلية المستخدمة في مرحلة التمويل الإشكالية، وكيفية تنفيذ الآلية وتقييمها بناء على مبادئ الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، بناء أساس نظري لتحليل التمويل غير المنفذ (NPF) بين النظام المالي والنمو الاقتصادي[28] .

هناك أربعة مفاهيم رئيسية, و فرضية القائد للعرض(*Supply-Leading*) ، وفرضية تتبع الطلب، وفرضية التغذية الراجعة(*Demand-Following Hypothesis*) ، والفرضية المحايدة (*Neutral Hypothesis*) ، وكل منها يفسر اتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي كل منهما يفسر اتجاه العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي[29]

يصف مفهوم القيادة في العرض تطوير القطاع المالي الذي يوفر التمويل للأنشطة الإنتاجية ويشجع النمو، بينما يضع مفهوم تتبع الطلب النمو الاقتصادي كمحرك لتطوير القطاع المالي[30] .

يضع مفهوم اتباع الطلب النمو الاقتصادي كمحرك لتطوير القطاع المالي. في الوقت نفسه، يرى مفهوم فرضية التغذية الراجعة العلاقة بين الاثنين كعلاقة متبادلة، بينما تنكر الفرضية المحايدة وجود علاقة ذات دلالة عالمية [31].

لذلك، سيتم استخدام إكمال صناديق التمويل غير المحدودة في هذه الدراسة كأساس مفاهيمي لفهم سبب كون جودة التمويل وفشل الدفع جزءا من العلاقة بين المؤسسات المالية والنشاط الاقتصادي[32] .

---

[28] T Beck, R Levine, and N Loayza, "Finance and the Sources of Growth," *Journal of Financial Economics* 58, no. 1–2 (n.d.): 261–300, https://doi.org/10.1016/S0304-.

[29] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."

[30] Beck, Levine, and Loayza, "Finance and the Sources of Growth."

[31] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."

[32] Lucas Jr and Athief.

نظرا لأن NPF هو مفهوم مهم يفسر العلاقة بين التمويل والنمو الاقتصادي، فإن NPF لا يتحدد فقط بقدرة المؤسسة على صرف التمويل، بل أيضا بقدرتها على الحفاظ على جودة التمويل. [33]

ولكن أيضا من خلال القدرة على الحفاظ على جودة التمويل. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع التمويل الشريعي بخصائص خاصة لأنه يعمل وفقا للشريعة الإسلامية ويمنع الربا، لذا فإن خصائص العمليات والمخاطر والأداء والعلاقات مع العملاء تختلف عن البنوك التقليدية. [34]

وهذا يعني أن NPF مفهوم ذو صلة ليس لأنه يعمل كمؤشر على الفشل المالي، بل كحالة تتطلب اتخاذ إجراءات لحل علاقات التمويل الإشكالية. يظهر NPF علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي.[35] لكن هذه النتائج بحد ذاتها لا تجيب عن سبب وبناء على أي مبدأ يجب حل المنتدى الوطني للبحث عن البرنامج[36] .

تضع أبحاث صندوق النفط الوطني خارج إندونيسيا عموما البنوك الإسلامية، والمصرفية الإسلامية، والأنظمة المالية كوحدات تحليل على مستوى الدولة أو المنطقة أو عبر الدول، مثل الإمارات وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية ودول منظمة التعاون الإسلامي وإندونيسيا [37].

درس بحث NPF في إندونيسيا كيف يرتبط التمويل و NPFبمختلف القطاعات الاقتصادية، مما أظهر أن تأثير التمويل ليس دائما موحدا بين القطاعات .[38]

---

[33] S Herianingrum et al., "The Impact of Islamic Bank Financing on Business," *Entrepreneurship and Sustainability Issues* 7, no. 1 (n.d.): 133–145.

[34] Ryandono, Imron, and Wildan, "World Oil Prices and Exchange Rates on Islamic Banking Risks."

[35] Agiropoulos, Galanos, and Poufinas, "Debt Versus Non-Performing Loans: An Investigation on the Causality Direction Within the Countries of Eurozone."

[36] Tabash, "Islamic Financial Investments and Economic Growth Evidence from Emerging Economy, United Arab Emirates."

[37] Tabash and Anagreh, "Do Islamic Banks Contribute to Growth of the Economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE."

[38] Jawad and Christian, "Islamic Banking and Economic Growth: Applying the Conventional Hypothesis."

يركز البحث في مركز BMT Baytul Ikhtiar في بوغور على العلاقة بين الأطراف في حل التمويل، حيث يفحص آلية حل التمويل المسبب للمشاكل سواء كان ذلك وفقا للشريعة الإسلامية أم لا. لذلك، يستخدم القانون الإسلامي كمعيار معياري لتقييم آلية تسويته. [39]

الأساس النظري لهذا البحث هو ربط الشريعة الإسلامية كمعيار تقييم لتحليل مفهوم NPF وآلية استيطانه في BMT بيتول الاختيار، بوغور. لذا، السؤال الذي يجب الإجابة عليه هو: ما هي آلية توطين NPF في BMT بيتول إختيار بوغور؟ كيف توازن آلية تسوية الصندوق الوطني لعدم الشراء في BMT بيتول الاستقلال بوغور من حيث المخاطر بين المدينين والدائنين؟ كيف هو تقييم الشريعة الإسلامية على آلية الاستيطان ؟

يجب تقييم فعالية إكمال NPF بناء على بعدين، وهما الداخلي والخارجي [40]. تتكون الظروف الداخلية من شروط ما قبل الاستيطان، وعمليات التسوية، وشروط ما بعد الاستيطان. الشروط الخارجية هي التضخم، الإنتاج الصناعي، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، وأسعار الفائدة. وهذا يعني أن فعالية آلية تسوية الصندوق الوطني للنفط المبنية على الشريعة الإسلامية يمكن رؤيتها من المؤشرات الكلية والجزئية. تذكر المؤشرات الكلية أيضا كمؤشرات خارجية لأنها ليست مرتبطة مباشرة بالتزام الأطراف. [41]

وخلص إلى أن المتغير المستقل في هذه الدراسة هو آلية تسويةNPF ، وهي الإجراء أو الإجراء الذي ينفذه BMT بيت الاستقلال في بوغور عندما واجهت علاقة التمويل مشاكل. نظرا لأن NPFحالة تتطلب تسوية بين BMT وعملائه [42].يتم تحديد متغيرات مستقلة لتحليل كيفية معالجة BMT لحالات NPF التي حدثت. يتكون موضوع التحليل من ثلاثة أبعاد، وهي الشرط قبل الإنجاز، العملية/آلية الإنجاز، والشرط بعد الإتمام. [43]

تعريف شروط ما قبل التسوية هو حالة علاقة التمويل قبل تنفيذ إجراءات التسوية. هذا المفهوم مهم لأنه سيحدد التدابير الوقائية، بما في ذلك كيفية اعتراف BMT بوجود التمويل غير المؤثر وكيفية وجود العلاقة بين BMT والعميل قبل اتخاذ إجراءات التسوية. [44]

---

[39] Zirek, Boz, and Hassan, "The Islamic Banking and Economic Growth Nexus: A Panel VAR Analysis for Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries."
[40] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."
[41] Herianingrum et al., "The Impact of Islamic Bank Financing on Business."
[42] Ryandono, Imron, and Wildan, "World Oil Prices and Exchange Rates on Islamic Banking Risks."
[43] Ryandono, Imron, and Wildan.
[44] Lucas Jr and Athief, "On the Mechanics of Economic Development."

البعد الثاني هو عملية تسوية .NPF يرتبط هذا المفهوم مباشرة بإجراء تصحيحي لفرقة BMT بيتول الكتاب. وهذا يعني كيف أن الإجراءات التي اتخذتها إدارة BMT عند مواجهة التمويل لصدمات قصيرة الأمد لكنها لا تزال موجهة نحو علاقة مستقرة طويلة الأمد، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية [45] .وهذا يعني أن هذا البعد الثاني سيحدد أساس اختيار الآلية، ومراحل التنفيذ، والعلاقة بين BMT والعملاء خلال عملية تسوية NPF. [46]

البعد الثالث هو حالة ما بعد التسوية التي تستخدم للنظر في حالة علاقة التمويل بعد تنفيذ الآلية أو ما يسمى بعد الحل. يستخدم هذا المفهوم لمعرفة ما إذا كانت التسوية تؤدي إلى تعافي أو استقرار علاقة التمويل، دون افتراض أن كل تسوية ستكون ناجحة أولا.[47] هذا مهم للتحليل لأنه يتعلق بوظيفة الوساطة في البنوك الإسلامية والحاجة إلى النظر إلى البيانات على مستوى الكيان بطريقة أكثر تفصيلا.[48]

يستخدم هذا البعد بعد التسوية لتحديد التغيرات في حالة التمويل بعد اكتمال واستدامة علاقة التمويل، طالما أن المؤشر موجود في بيانات BMT Ikhtiar، و KSPPS HIS Abdullah Roy بوغور. [49] تم التأكيد مجددا على أن فعالية الآلية لا تحددها فقط بوجود دعاوى التسوية، بل بالظروف التي تنشأ بعد هذه الإجراءات.[50]

علاوة على ذلك، لتحليل مدى ملاءمة آلية تسوية NPF مع الامتثال للشريعة الإسلامية، فإن الأساس المعياري هو مبادئ العدالة، والراحة، والمنفعة، والقضاء على الضرر، ومنع الربا كمبادئ يجب أخذها في الاعتبار في تسوية الصندوق الوطني للربا. لذلك، يمكن بناء مؤشرات المتغيرات التابعة من المفاهيم الخمسة المعيارية، وهي العادل، التيسير، المصالحة، الدرار يزال، والخالية من الربا.

منهجية البحث

يستخدم الباحث في هذا البحث المنهج النوعي الوصفي مع نهج دراسة الميدانية و دراسة الحالية. ويُعدّ المنهج النوعي من المناهج العلمية التي تهدف إلى فهم الظواهر الاجتماعية فهماً عميقاً وشاملاً من خلال تحليل آراء المشاركين أو المخبرين، حيث يعتمد الباحث على طرح الأسئلة المفتوحة والمطوّلة،

[45] Lucas Jr and Athief.
[46] Lucas Jr and Athief.
[47] Lucas Jr and Athief.
[48] Lucas Jr and Athief.
[49] Lucas Jr and Athief.
[50] Lucas Jr and Athief.

وجمع البيانات التي تتكوّن غالباً من كلمات أو نصوص تعبّر عن خبرات وتجارب المبحوثين، ثم وصفها وتحليلها ضمن موضوعات محددة. ويتميّز هذا النوع من البحوث بطابعه التفسيري والتحليلي للواقع الاجتماعي دون الاعتماد على القياس الإحصائي كما في البحوث الكمية.[51]

أما البحث الوصفي فهو نوع من البحوث يهدف إلى استكشاف أو توضيح ظاهرة أو واقع اجتماعي قائم من خلال وصف مجموعة من المتغيرات المتعلقة بمشكلة البحث أو بموضوع الدراسة، دون محاولة إيجاد علاقة سببية بينها.[52]

وتتكوّن البيانات المستخدمة في هذا البحث من نوعين رئيسيين، هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية. فالبيانات الأولية هي البيانات التي يجمعها الباحث مباشرة من الميدان عن طريق المقابلات والملاحظات مع الأطراف المعنية بموضوع البحث، وتشمل المعلومات التي يحصل عليها الباحث من المديرين والموظفين والعملاء والمستشارين في المؤسستين محل الدراسة. أما البيانات الثانوية فهي البيانات المستقاة من مصادر غير مباشرة، كالمراجع المكتوبة والوثائق الرسمية والتقارير والكتب والمجلات العلمية والدراسات السابقة، وكل ما له علاقة بموضوع البحث ويساعد في دعم وتحليل النتائج.[53]

ومن أجل تحقيق أهداف البحث يعتمد الباحث على ثلاث وسائل رئيسية في جمع البيانات، وهي الملاحظة والمقابلة والدراسة الوثائقية. ففي الملاحظة يقوم الباحث بإجراء الملاحظة المباشرة للأنشطة العملية داخل المؤسستين محلّ الدراسة، وهما التعاونية الإسلامية للادخار والتمويل بيت الإختيار وبيت المال والتمويل حلقة السلسلة العلمية عبد الله راي، وتهدف هذه الملاحظة إلى الحصول على صورة واقعية عن كيفية تطبيق مبادئ المعاملات الإسلامية في الممارسات التمويلية.[54]

---

[51] I Isman and Ahmad Zainul Muttaqin, "Innovative Legal Modeling for Interdisciplinary Studies on Law and Economic Behavior," *Indonesian Journal of Islamic Economic Law* 1, no. 1 (December 7, 2023): 60–71, https://doi.org/10.23917/ijoel.v1i1.3437.

[52] Isman Isman and Kelik Wardiono, *Ekstrapolasi Aksiomatik Dan Kerangka Konsepsional Penalaran Ilmu Hukum Profetik* (Surakarta: Muhammadiyah University Press, 2023).

[53] O N Camillus, "Research Ideologies among Legal Scholars and Multidisciplinary and Interdisciplinary Academic Research Approaches," *Journal of Ecohumanism* 3, no. 3 (2024): 1734–50, https://doi.org/10.62754/joe.v3i3.3458.

[54] Ivanna SHCHERBAI et al., "Philosophical and Anthropological Analysis of the Semiotics of the Economic and Legal System," *WISDOM* 2, no. 1 (May 26, 2022): 140–49, https://doi.org/10.24234/wisdom.v2i1.780.

كما يجري الباحث مقابلاتٍ شخصية بأسلوبٍ حرٍّ موجّه مع الأشخاص الذين يمتلكون معرفة كافية بموضوع البحث مثل المديرين والموظفين والعملاء والمستشارين في المؤسستين، وتُعدّ البيانات الناتجة عن هذه المقابلات بيانات أولية أساسية في هذا البحث. وتُجرى المقابلات بمرونة وفق قائمة من الأسئلة أُعدّت مسبقاً لضمان بقاء الحوار ضمن إطار موضوع الدراسة والحصول على المعلومات المطلوبة بدقة. كذلك يعتمد الباحث على مراجعة الوثائق والسجلات والمصادر المكتوبة المتعلقة بموضوع البحث مثل التقارير المالية واللوائح التنظيمية والأنظمة الداخلية والمراجع الأكاديمية، وذلك لتدعيم التحليل الميداني وربط النتائج النظرية بالواقع العملي[55].

وبعد جمع البيانات من خلال الملاحظة والمقابلة والدراسة الوثائقية يقوم الباحث بعملية اختزال البيانات من أجل التركيز على النقاط الجوهرية المتعلقة بمشكلة البحث. وفي هذه المرحلة يفرز الباحث المعلومات ويختار ما هو مهم وجديد ومفيد من البيانات، ثم يُعاد تنظيم هذه البيانات في محاور محددة تُعرض بشكل وصفي تفصيلي. بعد ذلك يقوم الباحث بإجراء تحليل متعمق للبيانات بهدف الوصول إلى موضوعات أو محاور أساسية تساعد على إعادة بناء البيانات ضمن إطار موحّد بحيث يمكن تفسير الظاهرة المدروسة بطريقة علمية دقيقة.[56]

---

[55] KELIK WARDIONO et al., "Epistemology Of Legal Studies: Research Method Characteristics of Theoretical Law Bearers in Indonesia," *Journal of Ecohumanism* 3, no. 3 (June 24, 2024): 814–54, https://doi.org/10.62754/joe.v3i3.3374.

[56] Catrien Bijleveld, "Methods for Empirical Legal Research," in *Digital Decade* (Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co. KG, 2025), 21–40, https://doi.org/10.5771/9783748943990-21.

النتائج والتحليل

الحل NPF في BMT Baytul Ikhtiar Bogor

لمزيد من التحليل، يتم وصف ومناقشة نتائج المقابلات مع عدد من المشاركين بشكل أكبر. المدعى عليه الأول هي Titin Prasetyawati كمدير تنفيذي KSPSS Baytul Ikhtiar.

أولا، أظهرت نتائج المقابلة أنه قبل أن تواجه NPF KSPSS Baytul Ikhtiar على نطاق كبير، أوضح تيتين براستياواتي أن مؤسسته كانت تعاني من معيار تمويل إشكالي حيث كانت قيمة التحصيل تحتل المرتبة الثالثة، وهي التأخيرات التي تزيد عن 90 يوما أو ثلاثة أشهر، مع حساب التأخيرات بناء على أسابيع لأن نظام الدفع كان يتم بشكل أسبوعي [57].

Titin Prasetyawati ذكرت أنه من بين حوالي 19,000 عضو، ينتمي حوالي 8,000 عضو إلى الفئة المشكلة، بينما نسبة NPF التي تزيد عن 5٪ تتسبب في توقف KSPSS Baytul Ikhtiar عن توجيه الأموال إلى المؤسسات. تسببت جائحة كوفيد-19 في تحول العديد من الأعضاء الذين كانوا سلسين سابقا إلى مشاكل، مما أدى إلى انخفاض دخل المؤسسة وظل الوضع المالي للمؤسسة حتى وقت المقابلة سلبيا[58]. تظهرت هذه البيانات أن التدابير الوقائية للتحديد قبل حدوث صناديق عدم الشراء غير القابلة للطاقة لم تكن فعالة بالكامل لأن مستوى التمويل الإشكالي كان له آثار على إيرادات المؤسسة والتمويل الخارجي واستدامتها التشغيلية[59].

ثانيا ,تنفيذ BMT Baytul Ikhtiar آلية تسوية NPF من خلال نهج القرابة وتعديل الالتزامات بناء على قدرات الأعضاء. أي أنه عندما يواجه الأعضاء مشاكل في التمويل، لا يقوم الضابط بجمع المبلغ بشكل كبير فورا، بل يستخدم أولا نهجا عائليا [60].

---

[57] Titin Prasetyawati, "Wawancara Direktur Baytul Ikhtiar" (Bogor, 2026).
[58] Prasetyawati.
[59] Prasetyawati.
[60] Prasetyawati.

BMT Baytul Ikhtiar إعادة الجدولة دون زيادة الهامش إذا واجه الأعضاء صعوبات في الدفع. Ikhtiar BMT Baytul كما يجري إعادة تحليل للدخل والمصروفات والاحتياجات الأساسية للأسر الأعضاء قبل تحديد مقدار الأقساط الجديدة من خلال المناقشات [61].أستخدام BMT Baytul Ikhtiar رسائل تحذير SP1 وSP2 وSP3 عندما يبدأ الأعضاء في الغياب، لكن عملية التحصيل تتم بلطف وبشكل عائلي دون الحاجة إلى محصلي الديون أو قنوات التقاضي.[62] وهذا يعني أن عملية تسوية NPF موجهة للدين كأساس لتحديد الأفعال ,بحيث تظهر الآلية الفعلية عنصر الراحة والتأمل في تسوية NPF[63].

ثالثا، في سياق ما بعد القرار، تظهر آلية التسوية توافقا قويا مع مؤشرات خالية من الربا والقضاء على الأضرار في مرحلة عملية التسوية. BMT Baytul Ikhtiar لا تفرض رسوما إضافية في عملية إعادة الهيكلة بسبب التمويل المشاكل.[64] BMT Baytul Ikhtiar شطب أو اعتذار عن الهامش إذا تمكن العضو من سداد أصل التمويل من خلال آلية صندوق الأمانة.[65]

استنادا إلى بيانات المقابلة، لا تضيف المؤسسة صراحة مشاريع قوانين للأعضاء الذين يواجهون صعوبات لأن الإضافة تعتبر شكلا من أشكال الربا .وهذا يعني أن تسوية صندوق عدم الفائدة في BMT بيت الاختيار يعطي الأولوية لآليات الفوترة الإضافية، وتسهيل الأطراف التي تواجه صعوبات، وتقليل عبء الالتزامات وفقا لمؤشرات الشريعة.[66]

---

[61] Prasetyawati.

[62] أعدك.

[63] Prasetyawati.
[64] Prasetyawati.
[65] Prasetyawati.
[66] Prasetyawati.

بالإضافة إلى هذه الأمور الثلاثة، تظهر نتائج المقابلات أيضا أن BMT Baytul Ikhtiar ينفذ أدوات التحكم في المخاطر قبل وأثناء التسوية من خلال تقييمات وضمانات قدرات الأعضاء. يطبق BMT بيت الاستقلال مبدأ 5C الذي يشمل الطابع، القدرة، رأس المال، الضمانات، والحالة في تحليل تمويل الأعضاء [67].جري BMT Baytul Ikhtiar تحقق واقعي لمعرفة ظروف العمل وقدرة الأعضاء على الدفع قبل تحديد التمويل الاسمي. BMT Baytul Ikhtiar يبدأ لتنفيذ الضمانات الائتمانية في السنة الحالية، رغم أن قيمة الضمان ليست دائما متناسبة مع قيمة التمويل، بهدف تقليل عدد الأعضاء المشكلين [68].تظهرت بيانات المقابلات أن هناك جهدا لبناء توازن بين المخاطر BMT والأعضاء من خلال تحليل القدرات، وتقييم الشخصية، وفحص حالة الأعمال، واستخدام الضمانات، لكن بيانات المقابلات لم تظهر أن هذه الأدوات نجحت في تقليل NPF بشكل ملموس[69].

الحل NPF في BMT KSPPS Abdullah Roy

[67] Prasetyawati.
[68] Prasetyawati.
[69] Prasetyawati.

استنادا إلى نتائج مقابلة مع محمد نور واهيو كمدير عام لإدارة KSPPS HSI عبدالله روي بوغور، من المعروف أن الآلية الوقائية لإدارة المخاطر في صندوق NPF هي استخدام تقييم 5C الذي يشمل الطابع، القدرة، رأس المال، الضمانات، وحالة الاقتصاد لتقييم جدوى التمويل بطريقة واقعية وإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، ينص المسؤول الهندي عبد الله روي بوغور على ضمان (راهن) لا يقل عن 125٪ من قيمة التمويل ويشترط أن يكون لكل تمويل كفيل (كافيل). يقوم KSPPS HSI عبد الله روي بوغور بتسجيل جميع المعاملات والمدفوعات عبر الطلبات الداخلية ويدمج كل عقد في وثيقة مكتوبة موقعة من الأطراف[70]. التوجه الوقائي يتمثل في شكل الحذر والشفافية والتحكم في المخاطر قبل أن تواجه التمويل مشاكل. ومع ذلك، لا توفر البيانات مقياسا كميا لفعالية نجاح هذا البعد الوقائي[71] ثانيا، يتم تنفيذ آلية التصحيح من خلال الفوترة متعددة المراحل وإلغاء الغرامات الإضافية. الإجراء هو إرسال خطاب تحذير على مراحل تصل إلى ثلاث مرات، وهي SP1 لتأخير شهر واحد، SP2 لتأخير الشهر الثاني، وSP3 لتأخير الشهر الثالث عبر واتساب، دون تدخل محصل ديون[72].

يقوم KSPPS HSI عبد الله روي بوغور أيضا بإعادة التأهيل للأعضاء الذين يواجهون صعوبات حقيقية من خلال إزالة جزء من الهامش بحيث يطلب من الأعضاء فقط سداد التمويل الرئيسي [73]. لا توجد رسوم إضافية لأن إضافة فواتير للتمويل الإشكالي تعتبر ربا. هذا يخفف العبء عن المدينين الذين يواجهون صعوبة في دفع الأقساط. تقضي هذه الآلية على الضرر لأن تسوية NPF تتم دون أي عبء مالي إضافي[74].

[70] Nur Wahyu Muhammad, "Wawancara DPS KSPPS HSI Abdullah Roy," 2026.
[71] Muhammad.
[72] Muhammad.
[73] Muhammad.
[74] Muhammad.

ثالثا، بالنسبة لآلية الحل، يحدد HSI عبد الله روي بوغور تسوية NPF بناء على الحالة الفعلية وقدرة الأعضاء على التعافي. أجرى فريق الإدارة والمقيمون مداولات من خلال مراجعة تحليلات 5C، والتحقق من أحدث حالات الأعضاء، وتقدير إمكانية التعافي المالي. يوفر KSPPS HSI عبد الله روي بوغور وقتا إضافيا إذا كان لدى الأعضاء فرصة سداد التمويل في المستقبل القريب، بينما يوجه الأعضاء الذين لا تتوفر لديهم هذه الفرصة لبيع الضمانات[75]. وهذا يعني أن استخدام النقاش وشرط القدرة على الدفع كأساس لاختيار الحلول، بدلا من التركيز على حل موحد وواحد. يدعم هذا النمط مبادئ العدالة والراحة في الفرضية الرئيسية لأن قرارات التسوية مصممة وفقا لشروط العضو، بينما يبقى استخدام الضمانات أداة تسوية عندما لا يكون استرداد المدفوعات ممكنا.[76]

رابعا، يمكن رؤية امتثال الشريعة في الطريقة التي يربط بها HSI عبد الله روي بوغور تسوية الجبهة الوطنية الوطنية بحظر الربا والشفافية والحكمة والعدالة. صرح HSI عبد الله روي بوغور أنه لا توجد تكلفة إضافية في تسوية NPF لأن إضافة الأوراق المالية تعتبر ربا [77].

[75] Muhammad.
[76] Muhammad.
[77] Muhammad.

كما ذكرت KSPPS HSI أن ممارساتها التشغيلية لا تتبع بالكامل فتوى DSN-MUI، بل تميل إلى اتباع معايير وإرشادات AOV التي تعتبر أكثر صرامة من الجانب الشريعي، وذكرت أن تنفيذ AOV لا يتعارض مع فتوى DSN-MUI [78].

كما يضع KSPPS HSI الشفافية والحذر والعدالة كمبادئ ممارستها. استنادا إلى خوارزمية الفرضية الرئيسية، توفر البيانات الأساس بأن آلية إعادة التكييف، والإلغاء الجزئي للهامش، وغياب التكاليف الإضافية، والمداولات تتوافق مع عناصر الراحة والعدالة والفائدة وتجنب الربا. ومع ذلك، فإن البيانات ليست كافية لإعلان الامتثال لجميع أحكام الشريعة الإسلامية أو جميع فتاوى DSN-MUI لأن الشخص المورد نفسه صرح بأن تنفيذ HSI لا يتبع بالكامل فتوى DSN-MUI.[79] من حيث الفعالية، لدى KSPPS HSI عبد الله روي بوغور حوالي 3,300 عضو نشط مع NPF حوالي 4٪، والذي وفقا للمورد لا يزال منخفضا نسبيا وأقل من الحد المعقول للتعاونيات الشرعية. كما ذكر KSPPS HSI أن المشكلات يمكن حلها عموما من خلال التواصل والنقاش عبر الإنترنت، بينما يستخدم نظام المراقبة التطبيقات الداخلية والوثائق المكتوبة[80].

باستخدام التثليث الداخلي للبيانات، الذي يربط البيانات الرئيسية من مصادر البحث، فإن فعالية تسوية NPF بنسبة 4٪ تعد استثناء في البيانات، لأن نسبة NPF حوالي 4٪ وعدد الأعضاء حوالي 3,300 عضو، وهما مقياسان غير مرتبطين رياضيا.[81]

باستخدام طريقة التثليث الداخلي في المقابلة مع محمد نور وهيو، يمكن الاستنتاج أن رقم NPF البالغ حوالي 4٪ لا يمكن استنتاجه فورا كدليل على فعالية تسوية NPF، لأن هناك توترا بين البيانات الكمية للصندوق الوطني للمستوطنة والبيانات النوعية المتعلقة بظروف الاستيطان.

من ناحية، ذكر المسؤول أن "معدل التمويل غير المنفذ (NPF) في نطاق 4٪، ولا يزال منخفضا نسبيا وأقل من الحد المعقول للتعاونيات الشرعية"، لذا يعطي الرقم مؤشرا إيجابيا على المستوى الإجمالي. ومع ذلك، من ناحية أخرى، صرح الضيوف أيضا أن "العقبة الرئيسية هي التواصل عن بعد بسبب نظام العمل عبر الإنترنت" وأن "في بعض الحالات، يصعب التواصل مع الضامن (كافيل)"، مما يشير إلى وجود عقبات في عملية التصحيح والحل.[82]

[78] Muhammad.
[79] Muhammad.
[80] Muhammad.
[81] Muhammad.
[82] Muhammad.

يزداد التوتر وضوحا لأن آلية التسوية تستخدم إعادة التكييف، لكن البيانات لا تظهر عدد حالات NPF التي تم حلها بنجاح من خلال الآلية، أو كم لا تزال مشكلة، أو كم تستغرق عملية الحل. تظهر بيانات المراقبة أن "جميع المعاملات والمدفوعات تسجل عبر التطبيقات الداخلية"، لكن البيانات تثبت فقط وجود نظام تسجيل، وليس إتمام ناجح لصناديق التسجيل.[83]

في الواقع، ذكر الشخص المورد أن الأعضاء الذين لديهم فرص سداد يمنحون وقتا إضافيا، بينما ينصح الأعضاء الذين لا تتوفر لديهم هذه الفرص ببيع الضمانات، بحيث لا يزال وجود صندوق غير مربح بنسبة 4٪ يشير إلى وجود تمويل يصنف على أنه غير سلس، أو مشكوك فيه، أو عالق لأن "الفئات الثلاث الأخيرة محسوبة ب NPF" [84].

لذا، تظهر بيانات التثليث أن 4٪ بالفعل منخفضة نسبيا وفقا لتصريحات المصدر، لكن هذا الرقم يظل إشكاليا كمؤشر على فعالية التسوية لأن بيانات العملية والنتائج لم تظهر بعد أن جميع صناديق عدم الفائدة غير القابلة للاسترداد قد تم استردادها بنجاح؛ تظهر البيانات فعليا أن هناك حالات تواجه مشاكل في التواصل، وصعوبة في التواصل مع الخليفة، والحاجة إلى تنفيذ أحكام جانبية[85].

خامسا، تظهر الحالة بعد التسوية أن آلية BMT Baytul Ikhtiar لها توافق شريعي على مستوى العمليات، لكنها لا يمكن إعلانها فعالة بالكامل على مستوى النتائج المؤسسية. لا يزال BMT Baytul Ikhtiarبيتول اختيار يواجه أعضاء يتجنبون أو يهربون حتى تستمر المطالبة في التراكم بعد تنفيذ آلية التحصيل [86].

---

[83] Muhammad.
[84] Muhammad.
[85] Muhammad.
[86] Prasetyawati, "Wawancara Direktur Baytul Ikhtiar."

BMT Baytul Ikhtiar كما أنها لا تزال تعاني من ظروف مالية سلبية وقد خفضت عدد الموظفين من حوالي 200 شخص إلى 100 شخص نتيجة لانخفاض الإيرادات بسبب مشاكل التمويل. تظهر البيانات أن آلية التسوية لم تؤد إلى تعافي فعال بالكامل مع استمرار مشاكل التمويل وتأثيرها على المؤسسات.[87] ومع ذلك، تظهر بيانات العملية أن الآلية تلبي عناصر الراحة من خلال إعادة الجدولة، والعدالة من خلال تعديل الأقساط بناء على القدرة، والفوائد من خلال المناقشة، والقضاء على الأضرار من خلال تقليل أعباء الأعضاء، والتخلص من الربا من خلال غياب فواتير إضافية أو تكاليف إعادة هيكلة [88].

تظهر نتائج الدراسة المبنية على بيانات المقابلات أن تسوية صندوق التبرعات الوطني في BMT Baytul Ikhtiar يمكن اعتبارها أقوى من حيث الامتثال للشريعة في العملية، لكن الفعالية العامة ليست مثالية لأن الحالة بعد التسوية لا تزال تظهر تراكم المستحقات، وارتفاع عدد الأعضاء المشاكل، وانخفاض الدخل، والضغط على استدامة المؤسسة.[89] وفي الوقت نفسه، المدعى عليه الثاني من BMT بيت الاستقلال هو مولانا كمجلس استشاري للشريعة في BMT Baytul Ikhtiar بغور. تظهر نتائج المقابلات أن مؤسسة الإشراف الشرعي أصبحت رسمية منذ عام 2009 وتستمر في التحول إلى KSPPS، مع عضوين في DPS لديهما خلفية في التعليم الشريعي وتقسيم الوظائف بين الإشراف اليومي والاستشارات السياسية [90].

[87] Prasetyawati.
[88] Prasetyawati.
[89] Prasetyawati.
[90] Maulana, "Wawancara DPS BMT Baytul Ikhtiar" (Bogor, 2026).

مؤسسيا، يقصد بتقسيم وظائف DPS أن يكون هيكلا للرقابة الشريعية. وهذا يعني أن مجلس الإشراف على الشريعة (DPS) لا يتوقف عند الامتحانات الإدارية، مع الأخذ في الاعتبار أن مجلس إشراف الشريعة (DPS) هو وسيط في النزاعات وله الحق في استخدام حق النقض ضد السياسات التي تعتبر مخالفة للشريعة [91].وهذا يعني أن الإشراف الشريعي يتم بشكل مستمر من خلال المراقبة اليومية، والتدقيقات الشهرية، والاجتماعات الفصلية، والتقارير الإشرافية السنوية لإدارة BMT. [92] فيما يتعلق بالفعالية، قال Maulana إن فعالية تسوية الصندوق الوطني للناشئين لا تزال تواجه تحديات لأنها مرتبطة بالاتساق. بعض الأعضاء أو الضباط لا يفهمون الفرق في المصطلحات والمفاهيم بين النظام التقليدي والنظام الشريعي. كما صرح Maulana أن الموارد المحدودة تشكل عقبة لأن القدرة الإشرافية ليست متناسبة مع عدد الفروع والأعضاء الذين يصل إلى الآلاف[93]. وهذا يعني أنه رغم أن الامتثال للشريعة يخضع عموما للإشراف، إلا أن العقبة تكمن في اتساق تنفيذها.[94]

وبالمثل، في تسوية NPF، نجحت رقمنة العقود الشريعية في زيادة كفاءة وشفافية تسويتها بحيث تكمن قوة BMT بيت الاستقلال في سياق تسوية NPF في إشراف موثق رقميا وفعال *وسهل الوصول إليه*.

مقارنة مستوطنات NPF

[91] Maulana.
[92] Maulana.
[93] Maulana.
[94] Maulana.

إذا تم إجراء تحليل مقارن، تظهر البيانات أن المعاهدين الأساسيتين تظهران نمطا من تسوية NPF يضع مبادئ الشريعة، وتحليل قدرة الأعضاء، والتساهل كأدوات للاستيطان، لكن نطاق التطبيق المؤسسي يختلف فقط. يستخدم BMT بيت الاستقلال "نهج عائلي"، أي إعادة هيكلة الديون دون تكاليف هامش إضافية، حتى تصريح DPS لديون العملاء يمكن إعادة تكييفه (إلغاء الهامش) [95].نفذ عبد الله روي في KSPPS إعادة التأهيل بإزالة جزء من الهامش دون أي تكاليف إضافية، بسبب إضافة فواتير لتسوية ربا NPF. وهذا يعني أن هناك توجها مشتركا نحو التسوية يتجنب الأعباء الإضافية على العملاء [96].

يمكن رؤية نقطة التقاء هاتين التدريبات القاعدية في الجهود المبذولة لمنع الشريعة والإشراف عليها وتسويتها دون أعباء إضافية. في السياق الوقائي، تطبق هاتان المؤسستان مبادئ المسوحات الميدانية الفورية (5C) للطابع، السعة، رأس المال، الضمانات، والحالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز بعد الشريعة بارز في هاتين الوحدتين لأن DPS يسيطر بالكامل على استيطان الوحدات الوطنية للشؤون الوطنية. يظهر هذا التقارب أن هذين النموذجين الأساسيين يعتمدان على تحليل قدرة العملاء وتجنب الأعباء الإضافية كجزء أساسي من تسوية التمويل غير الزراعي.

ومع ذلك، أظهرت بيانات المقابلة أيضا اختلافات كبيرة في آلية الفوترة، وشكل إعادة الهيكلة، وحالة صندوق التمويل الوطني. على سبيل المثال، يجمع بي إس بيتول الاختيار من قبل ضابط "يزور الأعضاء"، ويمكن للضابط زيارة "حتى 60 عضوا"، بينما يقوم كبي بي إس بي بي إش عبدالله روي بجمع التبرعات عبر الإنترنت عبر SP1 وSP2 وSP3 عبر واتساب .

[95] Muhammad, “Wawancara DPS KSPPS HSI Abdullah Roy”; Maulana, “Wawancara DPS BMT Baytul Ikhtiar”; Prasetyawati, “Wawancara Direktur Baytul Ikhtiar.”
[96] Maulana, “Wawancara DPS BMT Baytul Ikhtiar.”

أهم فرق يوجد في مؤشر NPF، حيث ينتمي BMT بيت الاستقلال إلى حوالي 8,000 عضو من أصل 19,000 عضو ينتمون إلى الفئة الإشكالية، وذكر أن نسبة NPF مرتفعة فوق 5٪، بينما قال محمد نور وهيو إن NPP KSPS HSI عبد الله روي في حدود 4٪ و"لا تزال منخفضة نسبيا". ومع ذلك، فإن هذه البيانات تميل إلى أن تكون مرتفعة نظرا لأن عدد أعضاء KSPSS HSI عبد الله روي يبلغ 3000 عضو، لذا فإن نسبة 4٪ من إجمالي الأعضاء رقم مهم جدا رغم أن الأعداد منخفضة نسبيا مقارنة ب BMT بيت الكتاب. تظهر فجوة البيانات في بيانات المقابلة أن هناك حوالي 8000 عميل من عميل بيت الاستقلال مدرجة ضمن الفئة المشكلة"، لكن معدل تسوية NPF تم اكتشافه بنسبة 5٪ فقط رغم أن 50٪ من أعضاء BMT بيت الاستقلال كانوا متأخرين رغم التأخيرات المختلفة. وبالمثل مع KSPPS HIS Abdullah Roy الذي أبلغ عن 4٪ فقط، مما أعطى الرقم مؤشر إيجابي على المستوى الإجمالي. ومع ذلك، من ناحية أخرى، ذكر المسؤول أن العقبة الرئيسية هي التواصل عن بعد لأن نظام العمل عبر الإنترنت يصعب أحيانا التواصل مع الضامن (kafil). وهذا يعني أنه يمكن التأكد من أن هذا الرقم البالغ 4٪ هو رقم ديناميكي يستمر في التقلب بشكل متقلب.

استنادا إلى البيانات الموضحة أعلاه، يمكن الاستنتاج أن تسوية تمويل الصندوق الوطني للنفخ يجب أن توفر الراحة للأطراف التي تواجه صعوبات وتجنب الآليات التي تتعارض مع المبادئ الشرعية. ومع ذلك، لا يفحص هذا الاستنتاج المحددات والتأثيرات وإعادة هيكلة ال NPFs.[97]

تظهر نتائج البحث أن تسوية الصندوق الوطني للشريعة بناء على قدرة المدين **تتماشى مع الشريعة الإسلامية**، لكنها في الوقت نفسه تعزز أن الامتثال للشريعة على مستوى العملية لم يؤد تلقائيا إلى فعالية مؤسسية. تظهر بيانات البحث أن الشريعة الإسلامية هي *معيار معياري* لتقييم آلية تسوية التمويل الاجتماعي الإسلامي في المعاهدة، لكن هناك بيانات كافية لإثبات أن الامتثال الشريعي في تسوية NPF أثبتت فعاليته في الحوكمة المستدامة للتمويل الاجتماعي الإسلامي BMT.

[97] Athief et al., "ISLAMIC BANKING AND SECTORAL ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM INDONESIA."

تكمن مساهمة هذا البحث في فكرة بناء تسوية NPF بناء على قدرة المدين كآلية تربط امتثال الشريعة بالفعالية المؤسسية. يستخدم BMT بيت الاختيار *إعادة الجدولة* بدون هامش إضافي ويعدل الأقساط بناء على القدرة الفعلية للأعضاء، بينما يستخدم HSI عبد الله روي *إعادة التأهيل* مع إزالة جزء من الهامش بحيث يسدد الأعضاء فقط التمويل الأصلي. وهذا يعني أن هذين النظامين لم يطبقا أبدا شكلا موحدا وواحدا من المستوطنات.

يمكن لنتائج هذه الدراسة أن تسهم في العلاقة الملموسة بين المدينين والمؤسسات في عملية تسوية الصناديق غير الضرورية، أي أن الإعفاء من الرسوم الإضافية ثبت فعاليته في تسوية الصناديق الوطنية في المجموعتين، لكن البيانات ليست كافية لإثبات أن الالتزام بالشريعة في العملية لم يعزز بشكل كبير فعالية تسوية التعويضات غير الضرورية في المعاهدين المدفوعتين المدفوعتين العميقتين المدرسان. لذا، تكمن مساهمة البحث في تحويل تسوية صندوق التمويل الوطني من مجرد توجه تحصيل إلى تسوية قائمة على قدرة المدين تدمج اعتبارات العدالة والراحة ومناهضة الربا والفعالية المؤسسية. يجب إثبات النجاح النهائي من خلال مؤشرات *ما بعد الحل*.

ألمناقشة

إذا تم تحليلها بشكل أعمق، يمكن تصنيف بيانات البحث استنتاجيا إلى ستة بنى رئيسية لإدارة NPF. أولا، يرى تعريف ومفهوم NPF بشكل أوضح في BMT بيت الاختيار، حيث يعرف NPF بأنه تمويل إشكالي يحدد عند الدخول في "التحصيل 3، أي متأخرات تزيد عن 90 يوما أو ثلاثة أشهر، بينما يقسمه KSPPS HSI عبد الله روي إلى "جاري (أقصى تأخير شهرين)، أقل ساري (أكثر من شهرين)، مشكوك فيه (أكثر من 6 أشهر)، وعلق (أكثر من 7 أشهر)". وفقط الفئات الثلاث الأخيرة تصنف كتمويل NPF.

وهذا يعني أنه رغم أن كلا النظامين يصنفان NPF نتيجة للمدفوعات المتأخرة، إلا أن حدود التصنيف مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تظهر بيانات بيت الاستقلال أيضا عواقب كمية شديدة، وهي "من بين إجمالي 19,000 عضو، حوالي 8,000 عضو مشمولون ضمن الفئة الإشكالية"، بينما قال HSI إن NPF "في نطاق 4٪." وهذا يعني أن بيانات المقابلة تظهر أن NPF ليس مجرد عرض إداري، بل يرتبط مباشرة بجودة التمويل وقدرة المدين على السداد.

ثانيا، العوامل التي تسبب خصائص NPF وNPF داخليا، كلتا اختبارات BMT تظهر أن البيانات التي لدي تتأثر بقدرة المدين والقدرة المؤسسية. BMT بيت الاستقلال، سبب NPF هو جائحة كوفيد-19، حيث تعرض العديد من الأعضاء ل "تسريحات" لذا يجب إعادة حساب القدرة على التقسيط. يمكن أيضا ملاحظة العوامل المؤسسية الداخلية من البيانات التي تشير إلى أنه في السابق "لم يكن هناك نظام ضمان" لكل تمويل، بحيث عندما لا يدفع الأعضاء، يصبح BMT خسارة. لذا، وبناء على البيانات، يفهم سبب NPF ليس فقط من خلال التخلف عن السداد، بل أيضا من التغيرات في قدرات المدين وتصميم المؤسسة لتخفيف المخاطر.

ثالثا، إدارة NPF (التعرف-التعامل-المتابعة-الاستيطان-التقييم) واضحة في كلا المرحلتين التدريبيتين الأساسيتين. تقوم BMT بيت الاختيار بإجراء التعرف من خلال التحصيل ونماذج 5C، بما في ذلك "مسوحات ميدانية (في الموقع / OTS) لرؤية ظروف العمل والقدرة على الدفع." بعد المشكلة، تم تنفيذ SP1–SP3 وفوترة ميدانية، ثم "إعادة الجدولة دون زيادة الهامش". حتى قدرة المدين تعاد تحليلها من خلال "دخله ومصروفاته واحتياجاته الأساسية للأسرة" لإبرام صفقة واقعية جديدة. تراقب شركة KSPPS HSI عبد الله روي من خلال "تطبيق داخلي"، ويتم تنفيذ الفوترة عبر الإنترنت عبر SP3 ،SP2 ،SP1. لذا، تظهر بيانات المقابلة أن نمط تسوية NPF ليس تنفيذ الضمان بشكل مباشر.

رابعا، يمكن رسم آلية استيطان NPF بناء على هدف الإكمال إلى *معالجة* أولية، *ومعالجة ثانوية*، *ومعالجة ثالثية* كما في الإطار النظري الموضح في الشكل 1. في العلاج الأولي، نفذ بي إم تي بيت الاستقلال إعادة الجدولة، بينما اختار إتش إس بي إس إل عبدالله روي إعادة التأهيل وليس إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة. في التسوية التالية، ألغت BMT بيت الاختيار الهامش بعد سداد رأس المال من خلال "صندوق ائتمان"، بينما قام BMT HSI عبد الله روي بمسح جزء من الهامش.

أما بالنسبة لمستوى العلاج الثالث، فإن كلا العلاجين لديهما آلية ضمان، لكن الشدة مختلفة. قام BMT بيت الاستقلال مؤخرا بتنفيذ "ضمان ائتماني"، بينما يتطلب KSPPS HSI عبد الله روي ضمانا لا يقل عن 125٪ من قيمة التمويل وكفيل *(كفيل)*. كما صرح رئيس الشرطة الهندي عبدالله روي أنه إذا لم يكن لدى الأعضاء فرصة للتعافي، ينصح ببيع الضمانات. وهذا يعني أن بيانات البحث تظهر تسلسلا هرميا للتسوية يعتمد على توفير قدرة المدين قبل التسوية من خلال بيع الضمانات.

خامسا، فيما يتعلق بفعالية إدارة NPF، يظهر BMT بيت الاستقلال أن ارتفاع NPF له عواقب مؤسسية ملموسة لأنه خفض الإيرادات وحتى الآن لا يزال سلبيا. ونتيجة لذلك، انخفض عدد الموظفين من 200 شخص إلى 100 شخص. وهذا يعني أن إكمال NPF ليس كافيا فقط من حيث الشريعة من الناحية القانونية، بل يجب أن يكون قادرا على استعادة قدرة الأعضاء واستدامة المؤسسة. فيما يتعلق بالامتثال للشريعة، يقوم مدير الدفاع العسكري بي إم تي بيت الاختيار ب"الإشراف والمساعدة والتقييم للشريعة"، ولديه حتى "حق حق الشريعة الفيتو"، بينما يفضل مدير شرطة KSPPS HSI عبد الله روي نهجا إنسانيا مثل الشفافية والحكمة والعدالة ويتجنب الفواتير الإضافية لأنه يعتبر ربا.

ومع ذلك، لا تظهر عناصر من السياق الخارجي مثل *التضخم، الإنتاج الصناعي، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار الفائدة* في بيانات البحث، لذا لا يمكن تصنيف أو استنتاج تأثيرها على التمويل الوطني للاقتصاد. وبالمثل، لم توفر بيانات البحث مقياسا تجريبيا يسمح باختبار ما إذا كانت آلية معينة هي الأكثر كفاءة إحصائيا.

الخاتمة والتوصيات

استنادًا إلى نتائج البحث، يتضح أن آلية تسوية التمويلات المتعثّرة في كل من التعاونية الإسلامية للادخار والتمويل بيت الإختيار بمدينة بوغور وبيت المال التمويلي حلقة سلسلة علمية عبد الله راي تتفق في المبادئ الشرعية، لكنها تختلف في نمط التنفيذ ونهج المؤسسة. إذ تتّبع التعاونية خطوات إدارية ومنهجية تبدأ بتحديد التأخيرات، ثم إصدار إنذارات تدريجية، وصولًا إلى إعادة الهيكلة من خلال إعادة الجدولة، وتغيير الشروط، وتنظيم العقود، مصحوبة بتوثيق رسمي ونهج اجتماعي يعزز التضامن بين الأعضاء. بينما يطبّق بيت المال التمويلي نمطًا أكثر روحانية وشخصية، مع التركيز على التشاور المباشر بين الأعضاء والإدارة والإشراف الفعّال من قبل مجلس الرقابة الشرعية، كما يمارس حذف هامش الربح للأعضاء المتعثّرين دون أعباء إضافية، ويكون التوجيه الأخلاقي والدعوي جزءًا من الحلول المالية.

المراجع

Agiropoulos, C, G Galanos, and T Poufinas. “Debt Versus Non-Performing Loans: An Investigation on the Causality Direction Within the Countries of Eurozone.” In *Debt in Times of Crisis: Does Economic Crisis Really Impact Debt?*, edited by T Poufinas, 215–235. Springer International Publishing, n.d.

Annas, M. “Macroeconomic and Bank-Specific Factors on Non-Performing Loan: Evidence from an Emerging Economy.” *Quality Access to Success* 25, no. 199 (2024): 155–61. https://doi.org/10.47750/QAS/25.199.17.

Athief, F H N, S Rusgianto, S Herianingrum, M I S Pratikto, and A Fathma. “ISLAMIC BANKING AND SECTORAL ECONOMIC GROWTH: EVIDENCE FROM INDONESIA.” *Banks and Bank Systems* 20, no. 2 (2025): 223–38. https://doi.org/10.21511/bbs.20(2).2025.18.

Atici, G. “Islamic (Participation) Banking and Economic Growth: Empirical Focus on Turkey.” *Asian Economic and Financial Review* 8, no. 11 (n.d.): 1354–1364. https://doi.org/aefr.2018.811.1354.1364.

Beck, T, R Levine, and N Loayza. “Finance and the Sources of Growth.” *Journal of Financial Economics* 58, no. 1–2 (n.d.): 261–300. https://doi.org/10.1016/S0304-.

Bijleveld, Catrien. “Methods for Empirical Legal Research.” In *Digital Decade*, 21–40. Nomos Verlagsgesellschaft mbH & Co. KG, 2025. https://doi.org/10.5771/9783748943990-21.

Camillus, O N. “Research Ideologies among Legal Scholars and Multidisciplinary and Interdisciplinary Academic Research Approaches.” *Journal of Ecohumanism* 3, no. 3 (2024): 1734–50. https://doi.org/10.62754/joe.v3i3.3458.

Hartanto, A., and P.L. Samputra. “Determinants of Non-Performing Financing for Islamic Commercial Banks in Indonesia with a Dynamic Panel Data Approach.” *Information Sciences Letters* 12, no. 8 (2023): 2629–42. https://doi.org/10.18576/isl/120817.

Herianingrum, S, R T Ratnasari, T Widiastuti, I Mawardi, R C Amalia, and N Hanif Fadhlillah. “The Impact of Islamic Bank Financing on Business.” *Entrepreneurship and Sustainability Issues* 7, no. 1 (n.d.): 133–145.

Hosen, M.N., and S. Muhari. “Non-Performing Financing of Islamic Rural Bank Industry in Indonesia.” *Banks and Bank Systems* 14, no. 1 (2019): 20–28. https://doi.org/10.21511/bbs.14(1).2019.03.

Isman, I, and Ahmad Zainul Muttaqin. “Innovative Legal Modeling for Interdisciplinary Studies on Law and Economic Behavior.” *Indonesian Journal of Islamic Economic Law* 1, no. 1 (December 7, 2023): 60–71. https://doi.org/10.23917/ijoel.v1i1.3437.

Isman, Isman, and Kelik Wardiono. *Ekstrapolasi Aksiomatik Dan Kerangka Konsepsional Penalaran Ilmu Hukum Profetik*. Surakarta: Muhammadiyah University Press, 2023.

Jawad, A, and K Christian. “Islamic Banking and Economic Growth: Applying the Conventional Hypothesis.” *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance* 5, no. 1 (n.d.): 37–62.

Katuka, B, C Mudzingiri, and E Vengesai. “The Effects of Non-Performing Loans on Bank Stability and Economic Performance in Zimbabwe.” *Asian Economic and Financial Review* 13, no. 6 (n.d.): 6. https://doi.org/10.55493/5002.v13i6.4794.

Lucas Jr, R E, and Athief. “On the Mechanics of Economic Development.” *Journal of Monetary Economics* 22, no. 1 (n.d.): 3–42.

Maulana. “Wawancara DPS BMT Baytul Ikhtiar.” Bogor, 2026.

Mimoun, M Ben. “Islamic Banking and Real Performances in a Dual Banking System: Evidence from Saudi Arabia.” *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management* 12, no. 3 (n.d.): 426–447. https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2018-0223.

Mubarok, F, M N R Al Arif, and A Hamid. “Dynamic Behaviour of Islamic Banking Financing in the Real Sector.” *International Journal of Monetary Economics and Finance* 18, no. 4 (2025): 228–44. https://doi.org/10.1504/IJMEF.2025.148208.

Muhammad, Nur Wahyu. “Wawancara DPS KSPPS HSI Abdullah Roy,” 2026.

Nasir, M S, Y Oktaviani, and N Andriyani. “Determinants of Non-Performing Loans and Non-Performing Financing Level: Evidence in Indonesia 2008-2021.” *Banks and Bank Systems* 17, no. 4 (2022): 116–28. https://doi.org/10.21511/bbs.17(4).2022.10.

Prasetyawati, Titin. “Wawancara Direktur Baytul Ikhtiar.” Bogor, 2026.

Ryandono, M N H, M A Imron, and M A Wildan. “World Oil Prices and Exchange Rates on Islamic Banking Risks.” *International Journal of Energy Economics and Policy* 12, no. 4 (n.d.): 409–413.

Shaheen, S, R Kalim, and N Arshed. “Optimizing Islamic Financing for Economic Stability – a Case for Developing Islamic Monetary Policy Tools.” *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 2025. https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2024-0176.

SHCHERBAI, Ivanna, Stepan SLYVKA, Olena CHORNOBAI, Olha KOLYCH, and Oksana LEVYTSKA. “Philosophical and Anthropological Analysis of the Semiotics of the Economic and Legal System.” *WISDOM* 2, no. 1 (May 26, 2022): 140–49. https://doi.org/10.24234/wisdom.v2i1.780.

Sutrisno, S, A Widarjono, and M Mohamad. “DOES FINANCING DIVERSIFICATION IMPROVE BANK RISK? EVIDENCE FROM INDONESIAN ISLAMIC RURAL BANKS.” *International Journal of Economics and Finance Studies* 15, no. 4 (2023): 103–24. https://doi.org/10.34109/ijefs.202315406.

Syed, A, and R Tripathi. “Nonperforming Loans in BRICS Nations: Determinants and Macroeconomic Impact (SSRN Scholarly Paper 3528097.” *Social Science Research Network*, n.d.

Tabash, M I. “Islamic Financial Investments and Economic Growth Evidence from Emerging Economy, United Arab Emirates.” *International Journal of Economics and Business Research* 15, no. 1 (n.d.): 125–139.

Tabash, M I, and S Anagreh. “Do Islamic Banks Contribute to Growth of the Economy? Evidence from United Arab Emirates (UAE.” *Banks & Bank Systems* 12, no. 1 (n.d.): 113–118. https://doi.org/10.21511/bbs.12(1-.

VIPHINDRARTIN, S, M ARDHANARI, R N WILANTARI, R P SOMAJI, and S ARIANTI. “Effects of Bank Macroeconomic Indicators on the Stability of the Financial System in Indonesia.” *Journal of Asian Finance, Economics and Business* 8, no. 1 (2021): 647–54. https://doi.org/10.13106/jafeb.2021.vol8.no1.647.

WARDIONO, KELIK, KHUDZAIFAH DIMYATI, WARDAH YUSPIN, TASYHA PANJI NUGRAHA, ARIEF BUDIONO, and SAEPUL ROCHMAN. “Epistemology Of Legal Studies: Research Method Characteristics of Theoretical Law Bearers in Indonesia.” *Journal of Ecohumanism* 3, no. 3 (June 24, 2024): 814–54. https://doi.org/10.62754/joe.v3i3.3374.

Wiranatakusuma, D B, and A Aprizal. “Developing Islamic Banking Resilience in West Nusa Tenggara: Extraction Signal Approach.” *Studies in Systems, Decision and Control*, 2025. https://doi.org/10.1007/978-3-031-96530-2_57.

Zirek, D, F C Boz, and M K Hassan. “The Islamic Banking and Economic Growth Nexus: A Panel VAR Analysis for Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries.” *Journal of Economic Cooperation and Development* 37, no. 1 (n.d.): 69–100.